

ظاهرة إحراق الكتب في الغرب الإسلامي صراع سياسي أم

استغلال ديني

بمخدة طاهر

قسم العلوم الإنسانية- جامعة معسكر

bekhada2017@gmail.com

تاريخ الإرسال: 19/09/2019؛ تاريخ القبول: 14/10/2019

Burning of books phenomenon in the islamic west , doctrinal fanaticism, or political exploitation.

Abstract:

The burning of books, is one of the phenomenon's known to the Islamic west in the middle ages which represents one of the many aspects, political, intellectual and social conflict. The problematic that we can pose here, is: does the burning of books, is part of the doctrinal conflict that the region witch passed, from third century AH, and intensified in the fifth and sixth centuries in the era of the ALMORAVIDS, and the ALMOHADS ? or is it a political exploitation of religion in order to gain or stay in the power ? or is it for the personal benefit ? In this study, we will discuss at fifth examples, or processes of burning books in the Islamic west, the first is the burning the FATIMIDS of ALMAASUMAH library in TAHRAT at the end of the third century AH, the second operation is burning books of philosophy and astrology in ANDALUS by MOHAMMED IBN ABI AMER in the second half of the fourth century AH. As for the third is in the era of the kings of the sects (MULUK ETTAWAIYF) how to burning books of IBN HAZM, because he denied the KIYAS, as a source of Islamic legislation, especially in the MALIKIT doctrine, and his recognition of the Umayyid caliphate, despite its fall. But the most important event in this regard, is the burning AL IHYA'A book for EL IMAM ELGHAZZALI by ALMORAVIDS, in the beginning of the sixth century AH,

by ALI IBN YUSUF IBN TASHFINE, and then by his son TASHFINE, for violating the SALAF approach, especially MALIKIT doctrine in some issues to creed, in particular what is related to the attributes of god and his names. Finally, the ALMOHADS took to burning the books of malikits.

Keywords: Burning books ; islamic west ; ALMORAVIDS ; EL IHYA'A book ; MALIKIT doctrine;

الملخص:

تُعد ظاهرة إحراق الكتب من الظواهر التي عرفها الغرب الإسلامي في العصر الوسيط، والتي تُمثل أحد أوجه الصراع متعدد الاتجاهات السياسية والفكرية والاجتماعية، والإشكالية التي يمكن أن نطرحها هنا هي: هل إحراق تلك الكتب يدخل في إطار الصراع المذهبي الذي عرفته المنطقة ابتداءً من القرن الثالث الهجري ثم اشتدَّ أكثر في القرنين الخامس والسادس الهجريين عهدي المرابطين والموحدين؟ أم هم استغلال سياسي للدين من أجل الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها؟ أم هو لمصلحة شخصية من أجل المال والسلطة؟

سنناقش في هذا البحث خمسة نماذج أو عمليات لحرق الكتب في الغرب الإسلامي، تتمثل الأولى في حرق الفاطميين مكتبة المعصومة الرستمية بتاهرت أواخر القرن الثالث الهجري، ثم حرق كتب الفلسفة والتنجيم بالأندلس من طرف محمد بن أبي عامر في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري، لتتواصل هذه الظاهرة في عهد ملوك الطوائف بحرق كتب ابن حزم الظاهري لأنه أنكر القياس كأحد أهم مصادر التشريع الإسلامي ولاسيما عند المالكية، واعترافه بالخلافة الأموية رغم سقوطها، أمَّا أهم حدث في هذا الشأن فهو حرق المرابطين كتاب الإحياء للإمام الغزالي مع مطلع القرن السادس الهجري من طرف علي بن يوسف بن تاشفين ثم ابنه تاشفين، لمخالفته نهج السلف والمالكية بالضبط في بعض مسائل العقيدة ولاسيما ما تعلق بذات الله تعالى وصفاته وأسمائه، وفي الأخير إقدام بعض خلفاء الموحدين على حرق كتب الفروع.

الكلمات المفتاحية: إحراق الكتب؛ الغرب الإسلامي؛ المرابطون؛ كتاب

الإحياء؛ المذهب المالكي.

مقدمة:

شكّلت الخلافة أول تحدٍ للمسلمين بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، وإذا كانت هذه القضية قد عرفت انفراجاً سريعاً، فإنها ستتعمق أكثر وأواخر العهد الراشدي ثم في العهد الأموي بسبب دخول أطراف أخرى كالخوارج والشيعة في شكل صراع بين هذين التيارين ضد التيار السنيّ الممثل في الدولتين الأموية والعباسية، واتخذ طابعاً سياسياً وفكرياً من خلال قيام مذاهب استخدمت الجدل الفقهي لتبرير وإثبات حقّها في الحكم سواء من خلال التأليف في السياسة الشرعية أو بالمناظرات والدعاية، وباللجوء في كثير من الأحيان إلى القوة العسكرية التي أدخلت العالم الإسلامي في مواجهات دامية، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد إذ انتقل إلى ظاهرة جديدة ولاسيما في الغرب الإسلامي وهي اللجوء إلى إحراق كتب الخصوم سواء الشخصيات أو المذاهب والتيارات الفكرية المخالفة كأسلوب للدفاع عن توجهها المذهبي، أو محاولة لفرضه، وقد كان للفقهاء ورجال السياسة من أمراء وخلفاء في أكثر الأحيان الدور الفاعل في هذه العملية التي تجلّت بعض مظاهرها في منع المخالفين من تدريس ونشر مذهبهم، وهو ما قام به العبيديون مثلاً بإفريقية عندما ألزموا الفقهاء والقضاة تطبيق مذهب آل البيت بزعمهم. سنتناول في هذا البحث أهم الكتب التي تعرضت للحرق وأبعاد هذه العملية.

1- حرق مكتبة المعصومة: كثيراً ما يرتبط ذكر مدينة تاهرت عاصمة الرستمين بمكتبتها المعصومة التي يظهر فيما يبدو أنها كانت تضم كتب

المذهب بالدرجة الأولى حسب ما ورد في النصوص التاريخية وبخاصة الإباضية منها، لكن في البداية لا بد أن نطرح أولاً إشكالا مبدئياً يُؤسّس لهذه الظاهرة وهو حقيقة وجود هذه المكتبة لننتقل منها في تأكيد أو نفي عملية الحرق، فهل كانت هناك فعلاً مكتبة بمعنى الكلمة في مدينة تاهرت، وما دواعي وظروف حرقها؟ الحقيقة أنّه لا يمكن إنكار وجود كتب للإباضية، وهذه ظاهرة معروفة في العالم الإسلامي، إذ لا بد لكل مذهب من علماء وتأليف في العقيدة والأصول والفقه، وبالعودة إلى الإشكال المطروح، نورد نصين: الأول لمؤرخ إباضي يقول فيه: "وذكروا أنه وجد بها صومعة مملوءة كتباً" (الدرجيني، أ، دت: ج 1، 95)، أمّا الثاني فهو لجغرافي يقول فيه: "ولها قسبة مشرفة على السوق تسمى المعصومة" (البكري، أ ع ، 2013: 152) لكنه لا يذكر وجود مكتبة بهذه المدينة، وعليه لا نجد تأكيداً لوجود هذه المكتبة إلا في مراجع الإباضية المتأخرين مثل الباروني (الباروني، س، 2002: 388) ودبوز محمد علي (دبوز، م ع، 2013: ج 3، 617)، وعليه فإنّ المكتبة المنسوبة إلى قسبة المعصومة إذا سلّمنا بوجودها لم تكن كمؤسسة علمية أو مكتبة بمعنى الكلمة، وربما تكون مكان جمعت فيه بعض كتب الفقه الإباضي .

أشارت بعض النصوص إلى حادثة استيلاء أبي عبد الله الشيعي على مكتبة المعصومة، ففحص محتوياتها الثرية، وأخذ منها كتب الرياضيات والصنائع وما شابهها من الكتب العلمية والفنية ثم أحرق بقية الكتب والآثار المذهبية، وهذه الرواية انفرد بها مؤرخو الإباضية فقط، إلا أنها تفتقر إلى السند التاريخي ولا يوجد ما يعضدها من النصوص السنية والشيعية، وربما دفع إلى صياغتها الغضب من الشيعة والرغبة في تشويه

سمعتهم والتشهير بهم (لقبال، م، 1977: ع 41، 52)، ثم ما الداعي إلى حرق هذه المكتبة والعبديون قد دخلوا مدينة تاهرت دون قتال أو حصار، ويبدو أن إتلاف مكتبة المعصومة إن وُجدت لم يكن عن خلفية مذهبية أو سياسية وإنما تمّ عن طريق توالي الفتن على المدينة التي نتج عنها خراب عمرانها بسبب الحملات المتتالية عليها سواء من قبل العبيديين ضد المتمردين عليهم من قبائل زناتة أو أثناء صراع الموحدين ضد بني غانية، قال ابن خلدون: " ولم يزل يحيي منهم يجلب على ثغور الموحدين ... وتكرّر دخوله إليها عنوة مرة بعد أخرى إلى أن احتمل سكانها وخلا رسمها " (ابن خلدون، ع ر، 2009: مج 2، 1847).

2- حرق كتب الفلسفة بالأندلس: أخذ الأندلسيون بمذهب مالك ابتداءً من النصف الثاني للقرن الثاني الهجري بفضل فئة من الفقهاء والمحدثين الذين رحلوا إلى مالك وأخذوا عنه، ثم توّطد في القرن الرابع ولاسيما في عهد الحكم المستنصر الذي ألزم الناس به (الونشريسي، أ، 1981: ج 2، 232)، ومن ثم أصبح المذهب الرسمي والوحيد تقريبا في كامل الغرب الإسلامي.

عُرِف المالكية بنفورهم من الجدل والفلسفة والتنجم فمنعوا الناس من تداولها وقراءتها ولاسيما على العامة حتى لا يتأثروا بها لأنها تمسُّ أمور العقيدة، وهو ما أشار إليه المقرئ بقوله: " وكثيرا ما يأمر ملوكهم بإحراق كتب هذا الشأن إن وُجدت " (المقرئ، أ، 2011: ج 1، 211) وقد استغل بن أبي عامر هذه العقيدة في تعزيز سلطته حين أقدم على حرق ما كان في خزائن الحكم المستنصر من كتب الدهرية والفلاسفة بمحضر كبار العلماء، قال ابن صاعد: " فأمر بإحراقها وإفسادها ... وفعل

ذلك تحبباً إلى عوام الأندلس" (ابن صاعد، ص، دت: 88)، فإشهاد العلماء دليل على مكانة هؤلاء من جهة، ومحاولة ابن أبي عامر أخذ شرعيته من هذه الفئة كمشاور لهم، وإذا كان قد فعل ذلك لأغراض سياسية، فهو من جهة أخرى لا يخفي تمسكه بالمذهب المالكي وتعصبه له، إذ كان على دين متين، قال فيه ابن عذاري: "وكان المنصور أشد الناس في التغير على من علم عنده شيء من الفلسفة والجدل في الاعتقاد والتكلم في شيء من قضايا النجوم وأدلتها والاستخفاف بشيء من أمور الشريعة" (ابن عذاري، أ، 1980: ج2، 292) فكل ما يمس الاعتقاد كان ممنوعاً الخوض فيه لأنه يؤدي إلى فساد العقيدة التي هي أصل الدين.

3 - حرق كتب ابن حزم الظاهري بالأندلس: يُعد علي ابن حزم أحد أعلام المذهب الظاهري في الأندلس خلال القرن الخامس الهجري، وقد وقف هو وأصحابه عند ظواهر النصوص وأنكروا القياس والتأويل وجعلوا مدارك الشرع الإسلامي كلها منحصرة فقط في النصوص والإجماع (الشهرستاني، م، 2003: ج1، 169)، ولذلك انتقد مذهبه كثير من علماء عصره أو من أتى بعده لمخالفة مذهبه ناموس العمران والاجتماع البشري المبني على النظر للمصالح العامة (الحجوي، م، 1340: ج3، 25) ومنهم الإمام ابن العربي المالكي الذي قال في ذلك: " كانت أول بدعة لقيت في رحلتي القول بالباطن، فلما عدت وجدت القول بالظاهر قد ملأ المغرب بسخيف " (ابن العربي، م، 1981: ج2، 336)، وعليه فقد تعرضت بعض كتبه للحرق وذلك لأسباب مذهبية، وأخرى سياسية وشخصية نذكر منها:

* إنكار الظاهرية ومنهم ابن حزم للقياس الذي يُعتبر أحد مصادر التشريع الإسلامي لدى جميع المذاهب، فعابوهم على ذلك ورموهم بالجمود وعدم النظر للمعاني المقصودة من روح التشريع، مستدلين عليهم بقوله سبحانه و تعالى: **﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ غَافِلُونَ﴾** (الروم، الآية 6)، فإذا كان الله تعالى ينعى على الكفار اقتصارهم على فهم ظواهر الدنيا فكيف بمن اقتصر على ظواهر الشريعة، كما اعتبروا القياس أمرا خارجا عن مضمون الكتاب والسنة فخالفوا بذلك السلف والخلف وما مضى عليه عمل الصحابة وهو ما يُعتبر تعطيلاً للشرع وقدحا في أئمة الدين من الصحابة والتابعين ممن أخذوا بالقياس والذين جعل الإمام مالكا عملهم أصلا من أصول مذهبه بعد الكتاب والسنة.

* مهاجمة ابن حزم لأئمة المذاهب الأربعة والتي رأى فيها الفقهاء طعنا في الدين وسوء اعتقاد، ولاسيما طعنه في الإمام مالك وبعض فقهاء المذهب، يقول: " فكيف يظن جاهل لا يتقي الله عز وجل أن مالك بن أنس وابن القاسم يلزمان الناس بتقليدهما وهما يُقرآن أنهما لا يعلمان أحق ما أفتيا برأيهما أم باطل؟ " (ابن حزم، ع، 1987: ج3، 168).

تعصّب ابن حزم لبني أمية، فقد ظلّ متمسكا بشرعية خلافتهم حتى بعدما أصبحت نظرية مجردة لا صلة لها بالواقع، لاسيما أنه عاش فترة ملوك الطوائف الذين كانوا نتيجة سقوط هذه الدولة، ولا شك أنه تعرّض لهم بالقدح لأنهم آثروا الاستقلال والخلاف على الدولة ما جعلهم يحقدون عليه بحرق كتبه.

* اهتمامه بالمنطق والفلسفة المنبوذة من قبل المالكية، إضافة إلى جهله بهذه العلوم التي غلّطه وسقّطه فيها علماء عصره وأجمعوا على تضليله ورد قوله (ابن بسام، ع، 2000: ج1، 137)، ولذلك ظلت هذه المواضيع كما أشرنا محل رفض من قبل فقهاء المالكية الذين لم يتوانوا في الرد على أصحابها ومجانبة مذهبهم مهما كانت مكانتهم العلمية.

تصدى لابن حزم الفقيه أبو الوليد الباجي بالمناظرة فظهر عليه، إلا أنّ علماء الأندلس وأمرائها عزموا على حرق كتبه بقرطبة وإشبيلية على يد المعتضد ابن عباد، وعليه فإنّ الأمور الشخصية التي تذرّع بها البعض من سلطة لسانه أو السياسية من مساندته للخلافة الأموية تبدو أموراً ثانوية في مقابل العقيدة، وإلا كان أي خلاف سياسي يقوم بين المسلمين يلجأ فيه أحد الأطراف إلى حرق كتب الآخر، وهذا ما لم يحدث في التاريخ الإسلامي إلا نادراً، ويبدو أنّ هذه الظاهرة عرفها الغرب الإسلامي بصفة خاصة والتي قد يكون مردّها بالدرجة الأولى استحكام المذهب المالكي في نفوس أهالي المنطقة إلى درجة التعصّب، وخشيتهم من دخول الفلسفة والمنطق التي تؤدي إلى الخوض في قضايا عقدية لا طائل منها.

4- حرق كتاب إحياء علوم الدين للغزالي: تعتبر عملية حرق كتاب الإحياء للإمام الغزالي من القضايا الأكثر شهرة في تاريخ الغرب الإسلامي، والتي تولاها بعض أمراء المرابطين في القرن الخامس الهجري ببلاد المغرب والأندلس، ففي سنة 503هـ/1109م صدرت أوامر أمير المسلمين علي بن يوسف بن تاشفين بحرق كتاب الإحياء في كافة مدن المغرب والأندلس (ابن القطان، ح، 1990: 70) ثم واصل ابنه تاشفين

بن علي عملية الحرق سنة 538هـ/1143م، والسؤال البديهي الذي يُطرح هنا هو ما أسباب حرق المرابطين لكتاب الإحياء رغم العلاقات الحسنة التي كانت تربط صاحبه بالأمير يوسف بن تاشفين الذي استفتاه في خلع ملوك الطوائف (محمد عبد الله عنان، م ع، 1990: 530) فكان الأجدر بالمرابطين أن يحتفوا بالكتاب ويشجّعوا على قراءته ونشره، لكن العكس هو الذي حدث. ومن خلال المصادر والدراسات التي تناولت الموضوع يمكن أن نستشف موقفين أو سببين رئيسيين وراء إقدام المرابطين على حرق كتاب الإحياء.

4-1- سبب عقدي: أسس المرابطون دولتهم على دعوة دينية، ولذلك كان هدفهم الأساسي هو نشر الإسلام الصحيح بين القبائل ومحاربة النحل الضالة ذات العقيدة الفاسدة كبرغواطة، فتاريخهم جهاد كله حيث كانوا ذوي دين متين وتمسك بالسنة على مذهب السلف الصالح كما وصفهم جل المؤرخين وبخاصة المعاصرين لهم، فكان الأمير يوسف بن تاشفين رجلاً فاضلاً ينيب إلى الخير والصلاح، كثير الخوف من الله عز وجل، كرّس جل حياته للفتوح والدفاع عن بلاد الإسلام والمسلمين ولاسيما في الأندلس، أمّا ابنه علي فكان أيضاً حسن السيرة، جيّد الطوية، نزيه النفس، بعيداً عن الظلم معدوداً في الزهاد والمتبتلين أقرب منه إلى الملوك (المراكشي، ع و: 2006: 130)، وكان تاشفين بن علي على سيرة أبويه سالكا طريق الشريعة، مستقيم الأحوال، عظيم العفاف (ابن الخطيب، م، 1964: ق3، 256)، ومن كانت هذه صفاتهم فإنّ الحفاظ على العقيدة الإسلامية الصافية وإقامة أمور الشريعة هي أهم أولوياتهم قبل السياسة والملك، ولو كان هدفهم غير ذلك لاستقروا في

الأندلس الخضرة النظرة وتزيوا بزى الملوك واستمتعوا بالحياة الرغيدة، ولكنهم كانوا على شظف من العيش، نقل ابن سماك عن ابن اليسع قوله: "وكان مرتبهم في الأندلس لا يزيدون فارسا على خمسة دنانير في الشهر شيئا من نفقته وعلف فرسه" (ابن سماك، م، 2010: 145) ويصف ابن عذارى يوسف بن تاشفين بأنه كان مختصرا في ملبسه، لا يخلد إلى راتبة ولا يسكن إلى دعة (ابن عذارى، م، 1980: ج 4، 46) فسيرتهم تُنبئ عن سريرتهم، وعليه فإنَّ السبب العقدي فيما يبدو هو الدافع الحقيقي وراء حرق كتاب الإحياء، وقبل تحليل ذلك لا بد أن نستعرض بعض الإشارات الدالة على تمسُّك المرابطين بالشرعية وشدة تدينهم:

* التزام المرابطين بالدين على مذهب الأمام مالك، ويظهر ذلك في حرصهم على إقامة أوامر الشريعة وتقريب العلماء والفقهاء الذين تبوءوا مكانة في الدولة.

* تطبيق الشريعة الإسلامية في حياتهم السياسية والمدنية، فالأحكام الشرعية صغيرها وكبيرها تصدر عن الفقهاء، ولذلك كان الأمراء لا يقطعون أمرا إلا بالعودة إليهم، وهذا أمر طبيعي ما دام أنَّ دولتهم قامت أصلا على دعوة دينية.

* كان المرابطون أمة جهاد ولاسيما في الأندلس، ولولاهم لسقطت تلك البلاد في أيدي الممالك الصليبية، وما جوازهم إلى الأندلس عدة مرات لمساندة إخوانهم المسلمين إلا دليل على ذلك، وقد نُقل عن ابن العربي قوله: "المرابطون قاموا بدعوة الحق ونصرة الدين ... ولو لم يكن

للمرابطين فضيلة ولا تقدم ولا وسيلة إلا وقعة الزلاقة، لكان ذلك من أعظم فخرهم وأربح متجرهم" (ابن سماك، م، 2010: 213).

يعود إذن إحراق المرابطين لكتاب الإحياء لكونه يخالف نهج السلف القائم على عدم الخوض في المسائل الفلسفية وعلم الكلام ولاسيما ما يتعلق بذات الله وصفاته وأسمائه، فقد كان المرابطون على مذهب مالك الذي يعد من أشد المذاهب معارضة للفلسفة، ولذلك كتب الأمير تاشفين بن علي إلى أهل الأندلس كتابا يوصيهم فيه قائلا: "واعلموا رحمكم الله أن مدار الفتيا ومجرى الأحكام والشورى في الحضر والبدا على ما اتفق عليه السلف الصالح رحمهم الله من الاقتصار على مذهب إمام دار الهجرة أبي عبد الله مالك بن أنس ... ومن حاد عن رأيه بفتواه، ومال من الأئمة إلى سواه فقد ركب رأسه وأتبع هواه، ومتمى عشرتم على كتاب بدعة أو صاحب بدعة وخاصة وفقكم الله كتب أبي حامد الغزالي فليتنع أثرها، وليقطع بالحرق المتتابع خبرها" (مؤنس، ح، 2000: 20)، فهو يعتبر أن كل ما خالف مذهب مالك بدعة لأنه في نظر أهل السنة عموما والمرابطين خاصة أصح المذاهب الذي لا يمكن أن يجاد عنه، وقد ذكر النباهي في باب الشهادة على الخطوط أنه: "من وجد بخطه شيء من المذاهب الفلسفية المخالفة للشريعة فهو حقيق بالتحريق والزجر عن مثله لأنه طعن في الدين (النباهي، ع، 1983: 201) قال تعالى: "فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ" (البقرة: 78).

رغم مكانة الإمام الغزالي العلمية والدينية التي يعترف بها أهل السنة للرجل وعلاقته الحسنة بأمراء المرابطين في بداية الأمر، فإنه لم يسلم من انتقادات لاسيما وأن الأمر يتعلق بالعقيدة التي هي عمود الدين، والتي

لا يجب أن يُجامل فيها أحد، ولذلك أنكر فقهاء المرابطين كثيرا من المسائل التي وردت في كتب الإحياء على أنها مخالفة لدين الإسلام، وقد كان أبو جعفر بن حمدين (ت548هـ - 1153م) من أشد الفقهاء مبالغة في ذلك بالأندلس، ومأ أخذ عليه في هذا الكتاب:

* إيراده في كتاب الإحياء الكثير من الأحاديث الموضوعة والضعيفة التي بلغت حوالي ستمائة حديث، جمعها الإمام السبكي في كتاب طبقات الشافعية (السبكي، ع و، دت: ج6، 287)، وقد نقل الإمام الذهبي عن الطرطوشي قوله: "شحن أبو حامد الإحياء بالكذب على رسول الله، فلا أعلم كتابا على بساط الأرض أكثر كذب منه" (الذهبي، م، 2004: ج3، 3679، 3756)، وإذا كان هذا الحكم يبدو فيه من الشدة والمبالغة ما فيه في حق الرجل، فما ذاك إلا لمكانته العلمية كما أسلفنا من جهة، ثم خوضه في مسائل عقدية خطيرة، تُعد عند المالكية خطوطا حمراء وقد عزى البعض ذلك إلى قلة معرفته بالحديث، قال الإمام الذهبي: "ولم يكن له علم بالآثار ولا خبرة بالسنن" (الذهبي، م، 2004: ج3، 3677) ويوافق في ذلك ابن الجوزي حيث يقول: "وذكر في كتاب الإحياء من الأحاديث الموضوعة ما لا يصح غير قليل، وسبب ذلك قلة معرفته بالنقل" (ابن الجوزي، ع ر، دت: ج17، 126)، كما نقل السبكي توهية المازري أكثر ما في الإحياء من الأحاديث وقال: "عادة المتورعين أن لا يقولوا: قال مالك، قال الشافعي، فيما لم يثبت عندهم" (السبكي، ع و، دت: ج6، 241)، وقد جمع ابن الجوزي أغلاط الغزالي في كتاب سماه: "إعلام الأحياء بأغلاط الإحياء"، منها قول عائشة رضي الله عنها للرسول صلى الله عليه وسلم: ((وأنت الذي تزعم أنك رسول الله))

(الغزالي، م، 2005: 481)، فمثل هذه الأحاديث الضعيفة من شأنها الطعن في العقيدة التي كان حري به أن لا يوردها، ومنها أيضا قوله بأن خاتم في قوله تعالى: " مَا كَانَ مُحَمَّدًا أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ " (الأحزاب: 40) بأنها من الألفاظ المحتملة للتأويل (الغزالي، م، 2008: 178) وهو إفساد لعقيدة المسلمين في جهة النبوة الشريفة، وقد نقل الإمام ابن عرفة في تفسيره عن ابن عطية، قال: "خاتم الأنبياء عند علماء الأمة نص صريح في أنه لا نبي بعده " (ابن عرفة، م: 2008: ج3، 301).

وإذا كان بعض المحدثين قد لاحظ على الغزالي ضعفا في الحديث جعله يورد تلك النصوص دون تجريح وتمحيص، فقد ضعفه الفقهاء أيضا في جانب الاعتقادات، وهي السبب الرئيس فيما يبدو لإحراق كتبه، قال الونشريسي: "وجدت بخط الشيخ السطّي: حدثني أبو محمد عبد المهيمن عن أبيه عن شيخه أبي الحسن المنتصر أنه قال: "الغزالي إمام في الفقه، متوسط في الأصول، ضعيف في الاعتقادات" (الونشريسي، أ، 1981: ج12، 184).

* إغراقه في التصوف ومسايرته للمتصوفة، فعلا في طريقتهم وتجرد بنصر مذهبهم حتى صار داعية في ذلك وألف فيه تواليف، لاسيما وأنه تأثر برسائل إخوان الصفا التي أدمن النظر فيها وهو داء عضال كما قال الذهبي، لما تضمنته هذه الرسائل من منكرات، كالطعن في الدين ومنه النبوة التي اعتبروها من الأمور المكتسبة فأبطلوا بذلك الوحي، وزعموا أن المعجزات حيلٌ ومخاريق (الذهبي، م، 2004: ج3، 3677) فساءت به ظنون الأمة فضلا عن الفقهاء لمخالفته اعتقاد السلف الصالح وجمهور

العلماء في هذه المسائل المجمع عليها بالتواتر، وإذا كان الغزالي يعتبر نفسه مجددا في الفقه فقد أدخله ذلك في مضائق الكلام ومزال الأقدام من خلال اعتناقه الفكر الصوفي المتطرف الذي كان محل نقد من علماء السنة ولاسيما المالكية، فما كان معروفا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين هو الزهد، ولم يُعرف التصوف إلا بعد القرن الثالث الهجري تقريبا، وهو مذهب يزيد على الزهد، فالزهد لم يذمه أحد، بينما ذمَّ التصوف ولاسيما ما تعلق بحق الذات الإلهية، وقد وصف ابن الجوزي حال المتصوفة ومعتقدهم قائلا: "ومنهم من خرج به الجوع إلى الخيالات الفاسدة، فادَّعى عشق الحق والهيمان فيه، فكأنهم تخيلوا شخصا مستحسن الصورة فهموا به، وهؤلاء بين الكفر والبدعة، ثم تشعبت بأقوام منهم الطرق ففسدت عقائدهم" (ابن الجوزي، ع ر، 2001: 147)، إذن السبب في ذم الصوفية سبب عقدي كما هو واضح من هذا القول لأنَّ فساد العقيدة إبطال للدين، قال تعالى: "وَلَقَدْ أَوْحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ" (الزمر: 62) ففي كتاب الإحياء شيء من أغاليط الصوفية وترهاتهم (ابن تيمية، أ، 2004: ج10، 552) التي أنكرها أهل السنة فكانت سببا لحرقه.

* اعتناقه لمذاهب الفلسفة التي كانت منبوذة لدى أهل المغرب الإسلامي وبخاصة الأندلسيين، لأنَّ أصحابها خاضوا في الكلام عن صفات الله وأسمائه بما لا يليق في حق الله سبحانه وتعالى كوحدة الوجود (الوكيل، ع ر، 1979: 48) فانحرفوا بذلك عن مقصود الشريعة التي يرى علماء السنة وجوب الإيمان بها وعدم السؤال عنها، فقد كان مالك أشد فقهاء

السنة ابتعاداً عن الجدل والكلام ولاسيما في هذه القضايا، قال الزهري (ت125هـ - 743م): "رأيت مالكا وقوما يتجادلون عنده فقام ونفض رداءه وقال: إنما أنتم حرب، وجاء رجل من أهل المغرب فقال: إنَّ الأهواء كثرت ببلادنا فجعلت على نفسي إن أنا أتيتك أن آخذ بما تأمرني به، فوصف له مالك شرائع الإسلام ثم قال: خذ بهذا ولا تخصم أحداً"، وسئل عن أهل القدر (القدرية) أيكف عن كلامهم؟ قال: نعم. فالمالكية ورثوا رأي الصحابة والتابعين في نظرهم إلى هذه المسائل التي كان السؤال عنها فقط بدعة فما بالك باعتقادها، كما اعتبروها من الشبهات التي كان المنافقون يثيرونها وقد منعوا من الخوض فيها والسؤال عنها والجدال فيما لا يجوز الجدل فيه، ولذلك اعتبر المرابطون والمالكية عموماً الغزالي مخالفاً لنهج السلف باعتماده الفلسفة في هذه القضايا التي أبعدهت عن الجادة، قال عنه الطرطوشي في رسالته إلى عبد الله بن مظفر: "ثم خالف عن طريق العلماء ودخل في غمار العمال ثم تصوّف فهجر العلوم وأهلها ودخل في علوم الخواطر وأرباب القلوب ووساوس الشيطان ثم سابها وجعل يطعن على الفقهاء بمذاهب الفلاسفة ورموز الحلاج وجعل ينتحي عن الفقهاء والمتكلمين، ولقد كاد أن ينسلخ من الدين" (الونشريسي، أ، 1981: ج12، 186) ولذلك أقدم المرابطون على حرق كتابه، ومما شجعهم على ذلك أن أشد منتقديه كانوا من معاصريه كأبي بكر الطرطوشي (ت520هـ - 1126م) ومحمد بن علي المازري (ت536هـ - 1141م)، بينما كان عبد الرحمن بن الجوزي من أهل القرن السادس (ت597هـ - 1200م) وهو القرن الذي توفي فيه الغزالي، وإذا كان هذا موقف فقهاء وأمراء المرابطين، فإنَّ

الإمام الذهبي في القرن الثامن (ت748هـ - 1347م) قد عزّز رأيهم عندما قال: "فلئن كان الرجل يعتقد ما سطره لم يعبّد تكفيره، وإن كان لا يعتقد فما أقرب تضليله" (الذهبي، م، 2000: ج3، 3757) فاتهامه بالكفر أو الضلال حكم يهون أمامه حرق كتابه.

إذا كان الصحابة رضي الله عنهم قد أحرقوا صحف المصاحف التي تخالف المصحف العثماني وهو كتاب الله خشية الاختلاف بين المسلمين وافتراقهم فإنّ حرق المرابطين لكتاب الإحياء جاء قياساً على ذلك وفي هذا المعنى تأسيا بالصحابة لاسيما وأنّ فيه من كلام وآراء الفلاسفة ما يخالف الدين، ويعلّل الإمام الذهبي ذلك قائلاً: "وأما ما ذكرت من إحراق الكتاب، فلعمري إذا انتشر بين من لا معرفة له بسمومه القاتلة، خيف عليهم أن يعتقدوا إذا صحّة ما فيه مما هو ضلال" (الذهبي، م، 2000: ج3، 3757) فكان ذلك من باب درء المفاسد التي قدّمها الفقهاء على جلب المصالح، قال ابن تيمية: "والإحياء فيه فوائد كثيرة، لكن فيه مواد مذمومة، فإنه فيه مواد فاسدة من كلام الفلاسفة تتعلق بالتوحيد والنبوة المعاد... وقد أنكر أئمة الدين على أبي حامد هذا في كتبه" (ابن تيمية، أ، 2004: ج10، 551).

* ومما أخذ عليه أيضاً ما نقله الذهبي عن ابن العربي في كتاب "شرح الأسماء الحسنى" قال، قال شيخنا أبو حامد قولاً عظيماً انتقده عليه العلماء، فقال: "ليس في قدرة الله أبداع من هذا العالم في الإتيان والحكمة" التي يُفهم منها العجز من جانب الله تعالى، ثم يرد عليه قائلاً: "والجواب أنه باعد في اعتقاد عموم القدرة ونفي النهاية عن تقدير المقدورات المتعلقة بها" (الذهبي، م، 2000: ج3، 3679).

الحقيقة أن معارضة كتاب الإحياء لم تقتصر على أهل بلاد المغرب والأندلس، بل خاضها كذلك المشاركة لما لاحظوا فيه من عبارات وتحليلات لا تليق بالاتجاه العام للفقهاء الإسلاميين والعقيدة، إلا أن فقهاء وأئمة الغرب الإسلامي وبخاصة في العهد المرابطي كانوا السابقين إلى ذلك، وهو دليل على شدة تدينهم ورسوخ عقيدتهم التي شهد لهم بها جل المعاصرين لهم من المؤرخين، وتمسكهم بالمذهب المالكي الذي ينكر الخوض في المسائل العقديّة التي لم تقتصر على كتاب الإحياء، بل كل ما تشتم منه رائحة الفلسفة، وفي هذا الإطار اعتنى القاضي ابن زرب القرطبي (ت381هـ-991م) في الأندلس بطلب أصحاب محمد ابن مسرة (332-336هـ/943-947م) والكشف عنهم واستتابة من علم أنه يعتقد مذهبهم، وإحراق ما وجد عندهم من كتبه وأوضاعه بين يديه بجانب المسجد الشرقي، وفي الأخير يمكن القول أن إحراق مثل هذه الكتب يمثّل صراعاً بين العقل الإسلامي المرتبط بالموقف الأصولي، وبين العقل الفلسفي المتفتح على العلوم المدعوة عقلية (أركون، م، 1996: 23) التي بدأت في الظهور منذ القرن السادس الهجري في الأندلس.

4-2- سبب سياسي: يرى البعض أن حرق كتاب الإحياء ذي أبعاد سياسية ترتبط بالفترة التي أُلّف فيها الكتاب وهي بداية الحروب الصليبية التي شنتها أوروبا المسيحية في المشرق (490هـ-1096م)، فدعوته إلى العزلة من خلال التصوّف تتناقض مع واجب الجهاد، ليس لحماية المقدسات الإسلامية في المشرق فقط، بل خشية امتداده إلى بلاد الغرب الإسلامي وهو ما تمّ فعلاً بالأندلس والذي من أجله عبر المرابطون إلى هناك، وهو سبب وجيه وأجلّ من مجرد إحراق كتاب لأنه يتعلق بمصير

أمة، وهناك من ربط ذلك بمصلحة سياسية، أو لنقول أنه سبب شخصي وهو تخوُّف المالكية على سلطتهم الدينية لما تعرضوا له من انتقاد، فقد هاجم الغزالي العلماء والفقهاء الذين يتخذون من العلم والدين مطية لتحقيق أطماع دنيوية من مال وجاه فقال: "ونعني بعلماء الدنيا علماء السوء الذين قصدهم من العلم التنعم بالدنيا والتوصل إلى الجاه والمنزلة عند أهلها" (الغزالي، م، 2005: 71) فحملة الفقهاء المرابطين على كتاب الإحياء حسب هؤلاء لم تكن راجعة لأمر تتعلق بالعقيدة أو لأنه يخالف الدين في شيء، بل كانت ردة فعل ترجع قبل كل شيء إلى ما ورد فيه من حملة لاذعة على علماء الفروع والتنويه بجهلهم وسخف مجادلاتهم السطحية، ومن قال بهذا الرأي محمد عبد الله عنان (عنان، م ع، 1990: 79) وغيره (هويدي، ي، 1996: ج1، 201)، وهناك من يرى أنَّ كتاب الإحياء مناصر للتصوُّف وأهله، وقد صار للمتصوِّفة مكانة وهو ما خشيه الفقهاء، فإذا ما انتشر هذا الكتاب بين الناس كان ذلك سندا وقوة لأهل التصوُّف وهو ما لا يرغبه الفقهاء (حسن، ع ح 1980: 452) وهذا الموقف نراه حتى مع الموحدين الذين كانوا من أنصار هذا التيار، فقد تخوُّف الموحدون من بعض الشخصيات الصوفية كأبي مدين شعيب، الذي وُشي به عند يعقوب المنصور، وقيل له: "إننا نخاف منه على دولتكم، فإنَّ له شبيها بالإمام المهدي، وأتباعه كثيرون بكل بلد، فوقع في قلبه وأهمه شأنه" (الغبريني، أ، 2007: 10)، لكن الفرق هو أنَّ تخوُّف المرابطين كان من قِبَل الفقهاء، بينما كان تخوُّف الموحدين من قِبَل الخلفاء أي لسبب سياسي، فهل حقيقة أنَّ فقهاء المالكية تخوفوا من فقدان المكانة التي كانت لهم في دولة المرابطين، وهل

هو السبب الرئيس وراء إحراق كتاب الإحياء ؟ أعتقد أن هذا السبب غير صحيح أو غير كاف على الأقل لاعتبارات ذكرنا بعضها سابقا، ثم أن إحراق كتب الفلسفة والتصوف المخالفة للاتجاه السني السلفي كانت ظاهرة معروفة ولاسيما في بلاد الأندلس قبل ظهور المرابطين بزمن، فقد أحرقت كما أشرنا كتب ابن مسرّة وغيره، ثم أن الغزالي لم يقصد بعلماء السوء علماء بعينهم أو علماء المالكية بالضبط حتى يكون المشار إليهم هم المرابطين، وإنما كان كلامه عاما قد ينطبق على الفقهاء في أي عصر وليس المرابطين فقط، ثم أن الغزالي لم يكن ببلاد المغرب حتى يعينهم بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة على فرض أنه خشيم مثلًا، وعليه فإن إحراق المرابطين لكتاب الإحياء كان رأيا رأوه لمصلحة اقتضت ذلك خاصة وأن العملية مسّت كتابا واحدا فقط من بين بضع عشرات من مؤلفات الغزالي، كما أعاد الموحدون إحياءه تماشيا مع توجهاتهم المذهبية والسياسية.

وإذا كان فقهاء المالكية قد بلغوا مكانة ومنزلة في دولة المرابطين فلا ضير في ذلك، فالدولة دولتهم والحكم حكمهم، فما الداعي لطلب أمرهم مالكوه، خاصة وأنهم حملة الشريعة التي كانت قانون البلاد ودستورها، كما لا ننس أن هذه الفترة هي فترة ازدهار المذهب المالكي التي شهدت انتشاره وتطبيقه، ولا يُستبعد أن يكون هذا التشنيع على المرابطين سواء في تلك الفترة من قبل خصومهم، أو في الوقت الحالي من طرف المستشرقين لأنهم يعرفون أن قوة هذه الدولة مصدرها الدين وهي التي قهرت الصليبيين في الأندلس وأنقذت ملوك الطوائف وتمكنت

من تحقيق الوحدة السياسية لبلاد الأندلس بعد أن كادت تسقط في يد ملوك الصليبيين.

5- حرق الموحدين كتب الفروع المالكية: قامت دولة الموحدين كما هو معلوم على دعوة دينية بأبعاد سياسية، فقد قام هؤلاء بالثورة على المرابطين متهمين إياهم بالجمود والتجسيم وادعوا التجديد والعودة إلى أصول الدين من القرآن الكريم والأحاديث الصحيحة بدل الإغراق في فقه الفروع التي شُنع عليها الموحدون فقهاء المرابطين المالكية، فإنَّ الأسباب السياسية تبدو الهدف الخفي لهم، خاصة وأنَّ العلاقة كانت وطيدة بين الفقهاء والأمراء الذين مثلوا أحد مصادر قوة الدولة التي لم يلو الموحدون أنفسهم على استغلالها، إلا أنَّ الهدف الأهم بالنسبة لهم هو محاولة تأسيس خلافة مستقلة في الغرب الإسلامي تحت غطاء الدين لاسيما وأنَّ المرابطين لم يتسموا بالخلفاء وظلوا مواليين للخلافة العباسية في المشرق (ابن سماك، م، 2010: 79) التي كانت في نظرهم الخلافة الشرعية، وهو ما يتعارض مع سياسة الموحدين كما قلنا في إقامة حكم خاص بهم، ولذلك بدءوا بالأمر الدينية للوصول إلى المبتغى السياسي.

بدأت عملية إحراق كتب الفروع المالكية في عهد أول خلفاء دولة الموحدين عبد المؤمن بن علي (524 - 558هـ/1130 - 1163م) وذلك سنة 550هـ - 1155م ثم تواصلت في عهد يعقوب المنصور حيث أمر بتنفيذ ذلك وردَّ الناس إلى قراءة القرآن والحديث، قال المراكشي وهو من المعاصرين لهذا الحدث: "وأمر بإحراق كتب المذهب ... فأحرق منها جملة في سائر البلاد كمدونة سحنون، وكتاب ابن يونس ونوادر أبي زيد القيرواني، وكتاب التهذيب للبراذعي وواضحة ابن

حبيب (المراكشي، ع و، 2006: 202). والسؤال الذي يمكن أن نطرحه هنا أيضا هو: هل كان حرق الموحدين لكتب المذهب المالكي انتقاما من المرابطين كنتيجة للاختلاف المذهبي والعداء السياسي؟ قد تكون الإجابة أن ذلك يدخل في إطار المشروع الموحي العام سياسيا ومذهبيا وفكريا. خاتمة: من خلال النماذج التي أوردناها عن إحراق بعض المؤلفات والكتب في منطقة الغرب الإسلامي، يمكن إبداء بعض الملاحظات والاستنتاجات:

* ارتبطت هذه الظاهرة تاريخيا بفترة زمنية محددة تقريبا، وهي الفترة الممتدة بين القرن الرابع إلى القرن السادس هجري تقريبا، وهي الفترة التي شهدت ازدهار المذهب المالكي من جهة، والصراع السياسي المذهبي بين الموحدين والمرابطين والتي تبدو حالة خاصة قد تعود إلى الظروف الطبيعية والنفسية لصانعي أحداث تلك الفترة، فالمرابطون أهل صحراء كانوا على شظف من العيش وأشد تمسكا بالدين، بينما كان الموحدون أهل جبل أشداء في الدفاع عن قضيتهم منقادين لداعيتهم محمد بن تومرت، والمفارقة أن القرن الرابع الهجري الذي كان فيه الصراع السني المالكي على أشده، لم يلجأ الطرفان إلى إحراق كتب الخصم، بل اقتصر الأمر على التضييق والمناظرة والجدال، وهنا يتبين لنا خصوصية الظرف والحالة المذهبية والسياسية.

* مثلت فترة القرنين الثالث والرابع الهجريين مرحلة النضج بالنسبة للمذهب المالكي التي اكتمل فيها الجمع والتأصيل من خلال ثلة من الفقهاء المجتهدين في العدوتين كأسد بن الفرات (ت213هـ - 828م) وابن حبيب (ت238هـ - 852م) وابن المواز (ت269هـ - 882م)

والإمامين سحنون بن محمد (ت240هـ- 854م) وابن أبي زيد القيرواني (ت386هـ- 996م) وغيرهم الذين ألفوا أمهات الكتب التي أصبحت مصدرا لكل من أتى بعدهم، فكان هؤلاء يرون أن مذهب الإمام مالك هو أصح المذاهب وأجدر بالإتباع لأنه يُمثّل في نظرهم مذهب السلف، وأي فكر خارج التيار السُنّي السلفي يُعد فكرا باطلا .

* قلة الاجتهاد بعد القرن الرابع الهجري، وساد التقليد وتأليف كتب المختصرات، وهو ما وُلد نوعا من التعصّب للمذهب المالكي وعدم الخروج عنه، والذي برز في القرنين المواليين أي الخامس والسادس الهجريين مع المرابطين، ولذلك عند دراسة أي ظاهرة لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية ومسار تطور الأحداث.

* إن ظاهرة إحراق الكتب عرفتها منطقة الغرب الإسلامي وبخاصة الأندلس أكثر من المشرق، وهو دليل على تعمق عقيدة المذهب المالكي لدى أهالي المنطقة وموقفه من بعض ميادين الفكر كالفلسفة، ومسائل تتعلق بصفات الله وتعالى وأسمائه، ولذلك فإن ما حدث من حرق لبعض الكتب قد لا يخرج عن هذا الإطار، لكن لا يجب إغفال الجانب السياسي الذي يدخل كما قلنا في إطار التطور العام للمنطقة فكريا ومذهبيا واجتماعيا.

* كان لظاهرة إحراق الكتب بعض الآثار السلبية ومنها، حرمان التاريخ من مصادر مهمة، التي كان بإمكانها تدعيم المواضيع التي تناولتها والبحث التاريخي عموما في الفترات اللاحقة، سواء ما تعلق ببعض المسائل الفكرية والعقدية، أو السياسية والاجتماعية ولاسيما في هذه

المرحلة المهمة من تاريخ المنطقة، وهي مرحلة البناء الفكري والسياسي والحضاري.

* أعطت هذه العملية نظرة مشينة عن الدول والشخصيات التي تمّ في عهدها حرق الكتب، وبخاصة المرابطين الذين ربما أتهموا بالجهل والتزمّت وأنهم كانوا ضد التفكير النيرّ والحُر، أو أنهم كانوا سبب تعطيل التجديد في الفقه الإسلامي كما ادّعى ذلك الإمام الغزالي نفسه. وفي الأخير نقول أنّ أي ظاهرة مرتبطة بظروف فكرية وسياسية واجتماعية بإمكانها أن تحدث متى توفرت لها ظروف حدوثها.

*المراجع:

- أركون محمد، (1996). تاريخية الفكر العربي. ط2. بيروت: المركز الثقافي العربي.
- الباروني سليمان، (2002). الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الإباضية. ط3. قسنطينة: دار البعث.
- ابن بسام علي، (2000). الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- البكري أبو عبيد الله، (2013). المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن تيمية أحمد، (2004). مجموع فتاوى ابن تيمية. دط، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- ابن الجوزي عبد الرحمن، (2001). تلبيس إبليس. ط1. بيروت: دار الفكر.
- ابن الجوزي عبد الرحمن، (دت). المنتظم في تاريخ الملوك والأمم. دط. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الحجوي محمد، (1336). الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي. دط. الرباط: دار المعارف.

- ابن حزم علي، (2007). الفصل في الملل والأهواء والنحل. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن الخطيب محمد، (1964). أعمال الأعلام في من بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام (ق3). دط، الدار البيضاء: دار الكتاب.
- ابن خلدون عبد الرحمن، (2009). تاريخ ابن خلدون. دط. بيروت: المكتبة العصرية.
- دبوذ محمد علي، (2013). تاريخ المغرب الكبير. ط1. الجزائر: عالم المعرفة.
- الدر جيني أحمد، (دت). طبقات المشايخ بالمغرب. ط2. قسنطينة: مطبعة البعث.
- الذهبي محمد، (2004). سير أعلام النبلاء. دط. بيروت: بيت الأفكار.
- السبكي عبد الوهاب، (دت). طبقات الشافعية الكبرى. دط. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
- ابن سماك محمد، (2010). الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الشهرستاني محمد، (2003). الملل والنحل. دط. بيروت: المكتبة العصرية.
- ابن صاعد صاعد، (دت). طبقات الأمم. القاهرة: دار المعارف.
- ابن عذاري محمد، (1980). البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب. ط2. بيروت: دار الثقافة.
- ابن العربي محمد، (1981). العواصم من القواصم. دط. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- ابن عرفة محمد، (2008). تفسير ابن عرفة. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- عنان محمد عبد الله، (1990). دولة الإسلام في الأندلس. عصر المرابطين وبداية الموحدين. ط2. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الغبريني أحمد، (2007). عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية. ط1. الجزائر: دار البصائر.
- الغزالي محمد، (2005). إحياء علوم الدين. ط1. بيروت: دار ابن حزم.

- الغزالي محمد، (2008). الاقتصاد في الاعتقاد. ط1. بيروت: دار قتيبة.
- ابن القطان حسن، (1990). نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- لقبال موسى، (1977). " من قضايا التاريخ الرستمي ". مجلة الأصالة، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، العدد 41، ص.ص 51-59.
- المراكشي عبد، (2006). المعجب في تلخيص أخبار المغرب. ط1. بيروت: المكتبة العصرية.
- المقري أحمد، (2011). نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب. دط. الجزائر: المعرفة الدولية.
- مؤنس حسين، (2000). نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحيدين، ط1، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية.
- النباهي علي، (1983)، تاريخ قضاة الأندلس أو المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا. ط5. بيروت: دار الآفاق الجديدة.
- هويدي يحي، (1996). تاريخ فلسفة الإسلام في القارة الإفريقية. دط. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- الوكيل عبد الرحمن، (1979). هذه هي الصوفية. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الونشريسي أحمد، (1981). المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب. دط، الرباط: وزارة الأوقاف.

للإحالة على هذا المقال:

- بحدّة طاهر (2020)، «ظاهرة إحراق الكتب في الغرب الإسلامي صراع سياسي أم استغلال ديني». المواقف، المجلد: 16، العدد: 01، مارس 2020، ص.ص 90-114